2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

The Methodology of Interpreting Hadith by Hadith: From the Applications of the Companions to Contemporary Issues Through Selected Narrations – A Comparative Analytical Study

Dr. Shatha Ahmed Abdul-Mohsen Al-Abd Al-Kareem
Associate Professor— Department of Tafsīr and Ḥadīth, College of Sharia - Kuwait University
Email: Shatha.alabdulkarim@ku.edu.kw

Received 7 / 1/2025, Revised16 /2/ 2025, Accepted 18 /3 /2025 , Published 30/3/2025

This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited

Abstract

This research is a comparative analytical study of the development of the methodology of interpreting Ḥadīth by Ḥadīth throughout Islâmic eras. The study examines the applications of this methodology by the Companions (May Allah be pleased with them), analyzing their mechanisms for linking Ḥadīths and their rules for dealing with Prophetic texts. It then traces the development of this methodology among the followers (*Tabi'un*) and the establishment of its principles.

The research conducts a systematic comparison between historical and contemporary applications, highlighting how this methodology is employed in addressing newly emerged issues. The study adopts a comprehensive approach combining induction, analysis, and comparison, with a focus on specific practical examples.

The research concluded with important findings, notably: the authenticity of the methodology and its connection to the understanding of the early generations (*Salaf*), its flexibility in dealing with contemporary developments, and the importance of integrating both traditional and contemporary sciences in its application. The study recommends promoting the use of this methodology in contemporary Ḥadīth and Jurisprudential (*Fiqh*) studies, while adhering to its foundational principles and legal guidelines.

Keywords: Methodology of interpreting Ḥadīth, Fiqh of the Companions, Ḥadīth Sciences, Comparative Studies

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

منهجُ تفسيرِ الحديثِ بالحديثِ: من تطبيقاتِ الصّحابةِ ψ إلى القضايا المعاصرةِ من خلال نماذجَ مختارةٍ من المروياتِ – دراسةٌ تحليليّةٌ مقارنةٌ

د. شذى أحمد عبد المحسن العبد الكَريم
أستاذ مشارك: بقسم التّفسير والحديث بكلّيّة الشّريعة – جامعة الكويت

تاريخ استلام البحث: 2025/1/7	تاريخ المراجعة: 2025/2/16
تاريخ قبول البحث: 2025/3/18	تاريخ النشر: 2025/3/30

الملخص:

هذا البحث دراسة تحليلية مقارنة لتطور منهج تفسير الحديث بالحديث عبر العصور الإسلامية. يرصد البحث تطبيقات الصحابة –رضوان الله عليهم– لهذا المنهج، محللًا آلياتهم في الربط بين الأحاديث وقواعدهم في التعامل مع النصوص النبوية، ثم يتتبع تطور هذا المنهج عند التابعين وتأصيلهم لقواعده.

ويعقد البحث مقارنة منهجية بين التطبيقات التاريخية والمعاصرة، مبرزًا كيفية توظيف هذا المنهج في معالجة القضايا المستحدثة. اعتمدت الدراسة منهجية متكاملة جمعت بين الاستقراء والتحليل والمقارنة، مع التركيز على نماذج تطبيقية محددة.

وخلص البحث إلى نتائج مهمة، أبرزها: أصالة المنهج وارتباطه بفهم السلف، ومرونته في التعامل مع المستَجِدَّات المعاصرة، وأهمية الجمع بين العلوم الشرعية والمعاصرة في تطبيقه. وأوصت الدراسة بتعزيز استخدام هذا المنهج في الدراسات الحديثية والفقهية المعاصرة، مع الحفاظ على أصوله وضوابطه الشرعية.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: منهج تفسير الحديث، فقه الصحابة، علوم الحديث، الدراسات المقارنة.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فإنَّ علم تفسير الحديث من أهم علوم الشريعة الإسلامية وأركانها الأساسية، وعليه مدار فهم السنة النبوية وتطبيقها. وقد أولى العلماءُ تفسيرَ الحديث وبيانَ معانيه عنايةً خاصةً كاهتمامهم بروايته ومعرفة رجاله، حتى قال علي بن المديني: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[1].

ويبرز منهج تفسير الحديث بالحديث كأحد أهم المناهج العلمية في فهم السنة النبوية وتفسيرها، اذ يعتمد على فهم الأحاديث النبوية وتفسيرها في ضوء فهم بعضها مع بعضها الآخر، مع مراعاة السياق والمقاصد الشرعية.

وتزداد أهمية هذا المنهج في عصرنا الحاضر مع تعقُّد القضايا المعاصرة وتشابكها، وظهور تحديات فكرية وتقنية تتطلب فهمًا عميقًا ومتكاملًا للسنة النبوية، خاصة مع الحاجة إلى منهج علمي رصين في التعامل مع المستَجِدّات كالذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي، وضرورة تجديد الخطاب الديني مع الحفاظ على أصالته وثوابته.

نشأ هذا المنهج في عهد الصحابة –رضوان الله عليهم–، وقد كانوا أقرب الناس إلى فهم مراد النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–، وتطور على أيديهم ليصبح أداة منهجية متكاملة في فهم السنة النبوية. ثم جاء التابعون فأسهموا في تطويره وتقعيده، حتى أصبح منهجًا علميًّا راسخًا يجمع بين الأصالة والمرونة في التعامل مع النصوص الشرعية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تربط بين الأصول المنهجية التي أسسها الصحابة والتابعون وبين التطبيقات المعاصرة؛ مما يسهم في تأصيل المنهج العلمي في فهم السنة النبوية، وتطوير أدوات منهجية لمعالجة القضايا المستَجِدّة، وبناء جسر معرفي يربط بين التراث الإسلامي والواقع المعاصر، وتعزيز قدرة الفقه الإسلامي على مواكبة المتغيرات مع الحفاظ على الثوابت.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ويهدف هذا البحث إلى دراسة تطور هذا المنهج عبر العصور، بدءًا من تطبيقات الصحابة ψ، مرورًا بإسهامات التابعين، وصولًا إلى توظيفه في معالجة القضايا المعاصرة. ومن خلال هذه الدراسة التحليلية المقارنة، نسعى إلى إبراز مرونة هذا المنهج وقدرته على التكيُّف مع المستَجِدَّات، مع الحفاظ على أصالته.

وفي الختام، نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لعباده. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أسباب اختيار الموضوع:

١- عدم وجود دراسة شاملة تربط بين تطبيقات الصحابة والتابعين لمنهج تفسير الحديث بالحديث وتطبيقاته المعاصرة -في حدود علم الباحثة-؛ مما يستدعي سَدّ هذه الفجوة البحثية.

٢- الحاجة المُلِحَّة لتأصيل المناهج الحديثية وإحياء منهج السلف في التعامل مع النصوص الحديثية في ظل التحديات الفكرية المعاصرة.

٣- أهمية تقديم نموذج عملي يجمع بين أصالة المنهج وقدرته على معالجة المسائل المعاصرة؛ مما يربط بين الدراسات الحديثية التقليدية والتطبيقات الفقهية المستَجِدَّة.

أهمية البحث:

1. يقدم رؤية متكاملة لتطور منهج علمي أصيل في فهم السنة النبوية وتطبيقها على القضايا المستَجِدَّة.

2. يسهم في تجديد الدراسات الحديثية من خلال الربط بين المناهج التقليدية والتطبيقات المعاصرة.

3. يوفر للباحثين والفقهاء أداة منهجية قوية للتعامل مع النصوص الحديثية وحل إشكالية التعارض الظاهري.

أهداف البحث:

1. تحليل نقدي لتطور منهج تفسير الحديث بالحديث من عصر الصحابة إلى يومنا

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

هذا، مع الكشف عن الأسس المنهجية التي اعتمدها الصحابة والتابعون.

2. دراسة الفروق المنهجية في تطبيق تفسير الحديث بالحديث في العصور محل الدراسة، من خلال تحليل الأدوات والآليات المستخدمة في كل مرحلة.

3. بيان كيفية توظيف المنهج في معالجة القضايا المعاصرة من خلال نماذج تطبيقية في مجال التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.

مشكلة البحث:

كيف يمكن الافادة من منهج تفسير الحديث بالحديث في فهم وتوجيه القضايا المعاصرة مع الحفاظ على أصالة المنهج وضوابطه الشرعية؟ ويهدف إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

– ما أبرز معالم منهج تفسير الحديث بالحديث في تطبيقات الصحابة رضوان الله عليهم؟

– كيف طور التابعون هذا المنهج وما أثره في فهمهم للنص النبوي؟

– كيف يمكن تطبيق هذا المنهج في معالجة القضايا المعاصرة؟

الدراسات السابقة:

– الأزهري، عبد السلام الهادي (2024). "أثر علم الحديث في ضبط الخطاب الإعلامي". مجلة كلية التربية طرابلس، ليبيا. تناولت هذه الدراسة توظيف منهج المحدثين في ضبط الأخبار الإعلامية والتحقق منها. تلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في اهتمامها بتطبيق منهجية علم الحديث على قضايا معاصرة، لكنها لم تركز على منهج تفسير الحديث بالحديث تحديدًا.

– رضوان، زين العابدين مصطفى (2016). "تفسير الحديث بالحديث تأصيلًا وتطبيقًا وأثره على فهم النص النبوي". حولية كلية الدراسات الإسلامية للبنات بالإسكندرية. ركزت على أهمية تطبيق القواعد الحديثية في فهم السنة النبوية. تشترك مع بحثنا في الاهتمام بتفسير الحديث بالحديث، لكنها لم تتطرق إلى تطبيقات الصحابة أو القضايا المعاصرة كوسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

– بانقا، أحمد مجتبى وعبد الله، إسماعيل حاج (2012). "منهجية شرح الحديث أصالة ومعاصرة". مجلة التجديد. هدفت إلى تطوير منهجية لشرح الحديث تجمع بين الأصالة والمعاصرة. تتشابه مع بحثنا في محاولة الربط بين التراث والواقع المعاصر، لكنها لم تركز على منهج تفسير الحديث بالحديث بشكل خاص أو تطبيقاته في التقنيات الحديثة.

– بازمول، محمد بن عمر (2008). "علم شرح الحديث وروافد البحث فيه". القاهرة: دار الإمام أحمد. يوفر هذا الكتاب أساسًا نظريًّا لفهم علم شرح الحديث. يفيد بحثنا في تأصيل الجانب النظري، لكنَّه لم يتناول التطبيقات المعاصرة أو منهج تفسير الحديث بالحديث بشكل مفصل.

تتميز دراستنا الحالية بتركيزها الخاص على منهج تفسير الحديث بالحديث، مع ربطه بتطبيقات الصحابة والقضايا المعاصرة، خاصة في مجالات وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي. تهدف إلى سد الفجوة بين الأصالة والمعاصرة في فهم الأحاديث النبوية وتطبيقها، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذا الشمول.

منهج البحث:

يعتمد البحث على منهجية متكاملة تجمع بين عدة مناهج علمية: المنهج الاستقرائي في تتبع النماذج التطبيقية لمنهج تفسير الحديث بالحديث عبر العصور، والمنهج التحليلي في دراسة هذه النماذج، والمنهج المقارن في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التطبيقات القديمة والحديثة. كما يفيد البحث من المنهج النقدي في تقييم فعالية هذا المنهج في معالجة القضايا المعاصرة، معتمدًا على المصادر الحديثية الأصيلة وشروحها، وكتب علوم الحديث والفقه ذات الصلة.

منهجية اختيار النماذج من المرويات

سارت الدراسة على وفق منهجية محددة في اختيار النماذج المدروسة من المرويات، يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: منهجية انتقاء النماذج من المرويات:

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

اعتمدت الدراسة في انتقاء النماذج من المرويات على المعايير الآتية:

1. تمثيل المرويات لمنهج تفسير الحديث بالحديث في مختلف العصور (عصر الصحابة– والتابعين– العصر الحاضر).
2. تنوع موضوعات المرويات المختارة لإظهار شمولية المنهج وتطبيقاته.
3. قيمة المرويات المنهجية في إبراز خصائص وتطور منهج تفسير الحديث بالحديث عبر العصور.
4. صلاحية النماذج للمقارنة المنهجية بين التطبيقات التاريخية والمعاصرة.

ثانياً: المصادر المعتمدة في جمع المرويات:

اعتمدت الدراسة في جمع نماذج المرويات على المصادر الآتية:

1. المصادر الحديثية الأصيلة: الصحيحان، والسنن، والموطأ، والمصنفات.
2. كتب الشروح الحديثية: فتح الباري، وشرح النووي على مسلم، ومعالم السنن.
3. كتب الآثار: وتفسير الطبري، ومصنف ابن أبي شيبة.
4. الدراسات والأبحاث المعاصرة المتخصصة في السنة النبوية وتطبيقاتها.

ثالثاً: منهجية تصنيف المرويات وتحديد الأصل والمفسر منها:

اتبعت الدراسة في تصنيف المرويات وتحديد ما هو أصل وما هو مفسر المعايير الآتية:

1. تقديم الرواية الأقدم إسناداً واعتبارها أصلاً، وما جاء بعدها مفسراً لها.
2. اعتبار النص المجمل أصلاً والمبين مفسراً له، والعام أصلاً والخاص مفسراً له.
3. الاسترشاد بتصنيفات الصحابة والتابعين للمرويات من حيث الأصالة والتفسير.
4. دراسة سياق ورود الحديث وملابساته لتحديد علاقته بالأحاديث الأخرى.

وبهذه المنهجية المتكاملة، استطاعت الدراسة عرض نماذج منتقاة بعناية من المرويات تعكس تطور منهج تفسير الحديث بالحديث عبر العصور، مع المحافظة على الدقة العلمية والموضوعية

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

خُطَّة البحث:

قُسم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: تشتمل على التمهيد ومشكلة البحث وأهميته وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخُطَّته.

التمهيد: يتناول مفهوم تفسير الحديث بالحديث.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لنماذج من تفسير الصحابة للحديث بالحديث.

المبحث الثاني: أثر تفسير الحديث بالحديث في فهم النص النبوي عند التابعين.

المبحث الثالث: تطبيقات معاصرة لمنهج تفسير الحديث بالحديث.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصِيَات.

قائمة المراجع.

التمهيد: مفهوم تفسير الحديث بالحديث

مصطلح "تفسير الحديث" مركَّب إضافي، ويُعرَّف بوصفه علمًا مستقلًا بأنه: العلم الذي يُعْنَى بإيضاح وبيان معاني الأحاديث النبوية وفقهها، وفق قواعد اللغة العربية والضوابط الشرعية.

وقد عُرِف هذا المصطلح عند المحدثين منذ منتصف القرن الثاني الهجري، اذ نُقِل عن أبي أسامة حماد بن أسامة القرشي قوله: "تفسير الحديث ومعرفته خير من سماعه"[2]، وقال سفيان الثوري: "تفسير الحديث خير من الحديث"[3].

أما تفسير الحديث بالحديث فهو: جمع النصوص النبوية المتعلقة بالموضوع الواحد وفهم بعضها في ضوء فهم البعض الآخر، بحيث يُفَسَّر المجمل بالمبيّن، ويُقيّد المطلق، ويُخصّص العام، للوصول إلى الفهم الصحيح المتكامل للنصّ النبويّ. وتكمن أهمية هذا المفهوم في سياق بحثنا في كونه يمثّل المنهج الأساسي الذي اعتمده الصحابة رضوان الله عليهم في فهم السنة النبوية وتفسيرها، والذي تطور على أيدي التابعين، وما زال يمثل أداة

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

منهجية فعالة في معالجة القضايا المعاصرة. فدراسة تطور هذا المنهج عبر هذه المراحل الثلاث –الصحابة والتابعين والتطبيقات المعاصرة – يكشف عن مرونته وقدرته على التعامل مع مختلف القضايا في كل عصر، مع الحفاظ على أصالته وضوابطه الشرعية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لنماذج من تفسير الصحابة للحديث بالحديث

تعد طريقة تفسير الحديث بالحديث من أهم مناهج فهم السنة النبوية، وقد برع فيها الصحابة –رضوان الله عليهم– لقربهم من عصر النبوة، ودرايتهم بقرائن الأحوال في نزول الوحي والتشريع. قال الأوزاعي (ت١٥٧هـ): "العلم ما جاء به أصحاب محمد –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–، فما كان غير ذلك فليس بعلم"[4].

أولًا: الأسس المنهجية للصحابة في تفسير الحديث

يُعد الصحابة –رضوان الله عليهم– المؤسسين الأوائل لعلم تفسير الحديث، اذ وضعوا قواعده وأسسه المنهجية من خلال تطبيقاتهم العملية وفهمهم المباشر للسنة النبوية، ومن أبرز هذه الأسس:

١ –التقلل من الرواية والاحتياط فيها

بعد وفاة النبي ﷺ أصبحت صدور الصحابة المستودع الوحيد للسنة، مما دفعهم إلى توخي الحذر الشديد في نقل الروايات.

عن السائب بن يزيد قال: "خرجت مع سعد إلى مكة، فما سمعته يحدث حديثًا عن رسول الله ﷺ حتى رجعنا إلى المدينة."[5]وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب رسول الله ما منهم أحد يحدث بحديث إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياه، ولا يُستفتى عن شيء إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياه."[6]

٢ –التثبُّت من الروايات

كان الصحابة ψ مع حرصهم على تبليغ دين الله للأمة شديدي التحري والتثبت فيما يروون، وقد تمثل منهجهم العام في التشدُّد في رواية الحديث، والتثبُّت في السماع، والتروِّي في الأداء؛ حرصًا على عدم انصراف الناس عن حفظ القرآن الكريم، وخشية الوقوع في الخطأ أو

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

التحريف. وقد تجلى هذا المنهج في عدة ممارسات عملية، اذ كانوا يطلبون الشهود على صحة الحديث مع تحليفهم أحيانًا[7]، ولم يكتفوا بذلك، بل تجاوزوه إلى التحري عن مصادر الروايات، والتحقق من ضبط الرواة وقوة حفظهم. وتأكيدًا لهذا المنهج الدقيق، كانوا يقارنون بين الروايات المختلفة للتثبُّت من صحتها، وقد جسَّد عمر رضي الله عنه هذا المنهج في وصيته المشهورة التي رواها عنه ابنه عبد الله حين قال: "كان يأمرنا أن لا نأخذ إلا عن ثقة"[8].

٣- تقديم النصّ على الرأي

تميز منهج الصحابة -رضوان الله عليهم- بالتمسك الشديد بالنصوص الشرعية وتقديمها على الرأي والاجتهاد. فقد ثبت عنهم جميعًا تعظيمهم للحديث الشريف وإجلالهم له، وكان منهجهم في التعامل مع المسائل الشرعية يسير وفق ترتيب دقيق: يبدؤون بالبحث في كتاب الله تعالى، فإن وجدوا فيه حكمًا أخذوا به، وإن لم يجدوا انتقلوا إلى السنة النبوية، فإن ظفروا بحديث طبَّقوا حكمه، ولم يلجؤوا إلى الاجتهاد بالرأي إلا عند عدم وجود نص صريح من الكتاب أو السنة.

ولعلَّ أبلغ ما يوضح هذا المنهج قول عليّ -رضي الله عنه- في مسألة المسح على الخف: "لو كانَ الدينُ بالرأي، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه"[9].

٤-مراعاة السياق ومقاصد الشريعة

عُرِف عن الصحابة ψ فهمهم العميق لمقاصد الشريعة ومراعاتهم للسياق في تطبيق الأحكام. وقد تجلى هذا المنهج في مواقف عديدة، منها ما نقلته أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- في قولها: "نهاهم النبيُّ ﷺ عنِ الوصالِ رحمةً لهم"[10]، وما رواه عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أحد الصحابة أن النبي ﷺ "نهى عن الحجامة والمواصلة، ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه"[11]، ومن أبرز الأمثلة على هذا المنهج موقف عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حين غرَّب ربيعة بن أمية بن خلف إلى خيبر، فلما علم أن ربيعة لحق بالروم وتنصَّر هناك، قال: "لا أغرّبُ بعدَهُ مسلمًا"[12].

ثانيًا: أحوال تفسير الحديث النبوي عند الصحابة ψ

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

١-من حيث علاقة التفسير بمتن الحديث

أ. تفسير موافق للحديث من كل وجه: مثال ذلك حديث: "لا يقضيَنَّ حَكَمٌ بينَ اثنينِ وهوَ غضبان[13]" وقد كتب عمر يوصي قضاته: "وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس، والتنكر عند الخصومة، فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر، ويحسن به الذخر[14]" .

ب. تفسير موافق من بعض الوجوه دون بعض: مثال ذلك: حديث: "مَنْ بدَّل دينَهُ فاقتلوه"[15]. روي عن عمر بن الخطاب أنه كان يستتيب من ارتدَّ عن دينه ويتريث في إقامة الحد عليه، وإن أبى إلا الكفر بعد الإيمان أقام عليه حدَّ الردَّة.[16]

ج. تفسير مخالف للحديث من كل وجه (نادر الحدوث)، فإنَّ معظم اجتهادات الصحابة تقع ضمن الفئتين السابقتين).

٢ .من حيث مصدر التفسير:

أ. أن يكون المفسِّر هو راوي الحديث نفسه: مثال ذلك: روى أبو هريرة حديث "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة"[17] ثم فسَّره قائلًا: "من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة"[18].

ب. أن يكون المفسِّر صحابيًا آخر غير الراوي: مثال ذلك: روى جابر حديث: "نهى رسول الله أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها"[19] وفسره ابن عباس –وهو غير راوي الحديث– بقوله: "إنكم إذا فعلتُم ذلك قطعتُمْ أرحامَكُم"[20].

٣ .من حيث اتفاق الصحابة على التفسير:

أ. أن يتفق الصحابة ψ على التفسير مثال ذلك: حديث: "الذهبُ بالذهبِ والفضةُ بالفضةِ".[21] نقل العلماء اتفاق الصحابة على تفسير الحديث بتحريم ربا الفضل في الأصناف الستة المذكورة، ويستدل على ذلك من مجموع آثارهم وتطبيقاتهم، دون ورود خلاف صريح عنهم في أصل المسألة، واتفاقهم –رضي الله عنهم– يُعَدُّ حجة قوية[22].

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ب. أن يختلف الصحابة ψ في تفسير الحديث. مثال ذلك: حديث: "لا وصيةَ لوارثٍ[23]" اختلف الصحابة في تفسيره، فمنهم من رأى أنَّه ينسخ آية الوصية للوالدين والأقربين، ومنهم من رأى أنَّه يخصصها[24].

هذه الأمثلة تدل على تنوُّع فهم الصحابة –رضوان الله عليهم– للنصوص النبوية واختلاف اجتهاداتهم في تطبيقها، مما يوسّع دائرة الفهم للسنة المطهرة، ويتيح المجال للاجتهاد والترجيح عند الحاجة.

ثالثًا: نماذج تطبيقية مختارة

١. نموذج الجمع بين النصوص:

مثال ذلك محاولة عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما– الجمع بين أحاديث الوتر. فقد روى مالك في الموطأ[25] أن ابن عمر كان يضيف ركعة إلى وتره إذا استيقظ آخر الليل، محاولًا الجمع بين حديثَي: "اجعلوا آخرَ صلاتِكُم بالليل وترًا"[26] وبين "إذا رقد أحدكم عن حزبه أو عن شيء منه، فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كُتب له كأنما قرأه من الليل"[27].

٢. نموذج الرجوع إلى الحق عند ظهور الدليل:

موقف عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في مسألة "دية الأصابع"، اذ كان –رضي الله عنه– يقضي في "دية أصابع اليد والرجل" بالتفاضل[28]، وعندما وصله كتاب عمرو بن حزم أن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– قال: "في كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل"[29]. لم يتردد عمر في ترك رأيه والأخذ بالحديث.

٣.نموذج التثبت من الروايات:

قصة أبي بكر رضي الله عنه في ميراث الجدة،[30] عندما جاءت الجدة تطلب ميراثها، قال لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه: "ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أنَّ رسول الله ذكر لك شيئًا". فأخبره المغيرة بن شعبة بحديث النبي في إعطاء الجدة السُّدُس، فطلب شاهدًا آخر تثبتًا، فشهد محمد بن مسلمة بصحة الحديث، فأنفذ الحكم وقضى للجدة بالسُّدُس.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

رابعًا: القواعد المستنبطة من منهج الصحابة

القاعدة الأولى: في فهم النصوص الشرعية: الأصل في فهم النصوص الشرعية هو الرجوع إلى تفسير النص بالنص؛ اذ إنَّ الحديث يفسّر بعضُه بعضًا ويحكم بعضه على بعض[31]. وعند التعارض الكلي يُقدم النص النبوي على تفسير الصحابي، جاعلين كلام الله ورسوله ρ هو الأصل الذي يُرَدُّ إليه كل فهم وتفسير، كما قال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[32].

– **القاعدة الثانية: في تقديم فهم الراوي :**يُقَدَّم تفسير راوي الحديث من الصحابة على غيره لقربه من فهم مراد النبي ﷺ، فالراوي أدرى بمرويه وأفهم لمقصوده. "والصحابة حباهم المولى عز وجل بشرف الصحبة، فكانوا الشهود على عصر التنزيل، فعاصروا أحداثه وأحواله، وأدركوا أسباب نزول الوحي وغاياته. وقد منحهم الله من صفاء القلوب وكمال الفهم ما جعلهم في المقام الأول من حيث فهم النصوص وإدراك مقاصدها، فجمعوا بين نقاء السريرة ومعايشة التشريع، وحسن الفهم عن النبي ﷺ"[33].

– **القاعدة الثالثة في إجماع الصحابة :** يُعَد إجماع الصحابة على تفسير معين حجة قوية في فهم النصوص الشرعية، فإذا أجمع الصحابة على معنى معين كان ذلك دليلًا على صحة هذا الفهم وقوة هذا التفسير.[34]

– **القاعدة الرابعة في منهجية الترجيح:** عند وقوع الاختلاف في فهم النصوص، يُدرس الخلاف ويُرجح بين الأقوال على وفق قواعد الترجيح المعتمدة عند العلماء، مع مراعاة قوة الأدلة وصحة الاستدلال.[35]

– **القاعدة الخامسة في أولوية الجمع:** الأصل تقديم الجمع بين النصوص على الترجيح ما أمكن ذلك، فلا يُصار إلى الترجيح إلا عند تعذر الجمع[36]، إذ إعمال النصوص جميعًا أولى من إهمال بعضها.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

المبحث الثاني: أثر تفسير الحديث بالحديث في فهم النص النبوي عند التابعين

إنَّ من أجل العلوم وأنفعها اتباع منهج السلف الصالح في فهم النصوص الشرعية وتفسيرها. وإن مما ينبغي التنبه عليه عظيم شأن التابعين في شرح الحديث النبوي الشريف، إذ لهم فضل السبق ومزية القرب من عصر التشريع، وتلقيهم العلم مباشرة عن الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد أشار إلى هذا المعنى الحافظ ابن رجب الحنبلي –رحمه الله– بقوله: "العلم والدين كان يُتلقى من التابع عن المتبوع سماعًا، وتعلمًا، وتأدبًا، واقتداء".[37] ولهذه المنزلة الرفيعة، اعتنى أهل الحديث بآثار التابعين عناية فائقة، فأدرجوها في مصنفاتهم إلى جانب آثار الصحابة.

بيد أنه يجب التنبيه على أن الاعتماد على فهم التابعين لا يعني إهمال المصادر الأصلية من الكتاب والسنة. وقد نبه على هذا الأمر العلامة ابن أبي العز الحنفي –رحمه الله– بقوله: "من ظن أنه يعرف الأحكام من الكتاب والسنة، بدون معرفة ما قاله هؤلاء الأئمة وأمثالهم؛ فهو غالط مخطئ. ولكن ليس الحق وقفًا على أحد منهم، والخطأ وقفًا بين الباقين، حتى يتعين اتباعه دون غيره.[38]

وإن منهج التابعين في شرح الحديث قد جمع بين الافادة من تراث الصحابة والاجتهاد المنضبط بقواعد اللغة العربية وأصول الشريعة الإسلامية. وهذا المنهج المتكامل كفل – بإذن الله تعالى– فهمًا عميقًا ودقيقًا للنص النبوي الشريف، مع مراعاة السياق التاريخي والفقهي.

وفي هذا المقام، نسوق جملة من الإرشادات والضوابط الجليلة التي سلكها التابعون واستحضروها عند شرح كلام النبي ﷺ. وهذه الإرشادات مقصدها تحقيق الدقة في الفهم وشموله، مع المحافظة على مقاصد النص وسياقه الأصيل:

١ –قاعدة الحقيقة الشرعية[39] في تفسير نصوص الشرع:

اعتمد التابعون في شرح الحديث النبوي على قاعدة "الحقيقة الشرعية" كأصل عظيم في تفسير نصوص الشرع، وكان منهجهم:

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

أولًا: يبتغون المعنى الشرعي المحدد للفظ، إدراكًا منهم لاستعمال النبي ﷺ بعض الألفاظ بمعانٍ خاصة في الشرع.

ثانيًا: فإن لم يجدوه، التمسوا فهم الصحابة رضوان الله عليهم، إذ هم أقرب الناس إلى فهم مراد النبي ﷺ.

ثالثًا: فإن أعياهم ذلك، رجعوا إلى المعنى اللغوي الأصيل، مع مراعاة قواعد العربية وأساليبها.

وفي جميع أحوالهم، كانوا يراعون روح الشريعة ومقاصدها، وينظرون في سياق الحديث ودلالته. وبهذا المسلك القويم –بإذن الله تعالى– وصلوا إلى الفهم الصحيح لمراد النبي ﷺ، بعيدًا عن التأويلات البعيدة والتفسيرات المتكلَّفة.

٢–مراعاة الهدي العام للرسول –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–:

إنَّ من أصول منهج التابعين في شرح الحديث النبوي الشريف مراعاة الهدي العام للمصطفى ﷺ. فقد أدركوا –رحمهم الله– أن هذا الهدي النبوي الكريم هو الميزان الذي يُوزن به فهم كل حديث.

وقد تضمن فهمهم لهذا الهدي سيرته العطرة ﷺ، وأخلاقه السامية، ومنهجه الحكيم في شتى المواقف. فكانوا عند تفسير الحديث يستحضرون هذا الهدي العام، فجاء فهمهم متسقًا مع مجمل سنته ﷺ ومتناغمًا مع كليات الشريعة ومقاصدها. كما تنبهوا –رحمهم الله– على ضرورة النظر في سياق الحديث وملابسات وروده، ومراعاة ما كان عليه ﷺ من العادات الكريمة في الخطاب والتعليم. وحَرَصوا على الجمع بين الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد، ففهموا الحديث في ضوء نظائره.

٣– اشتراط وجود سلف في المعنى

يُعَدُّ مبدأ: "أن يكون له سلف فيما ذهب إليه من معنى" من الركائز الراسخة لصيانة الفهم من الانزلاق إلى البدع والانحرافات. وقد أدرك التابعون –رحمهم الله– قربهم زمانًا ولغةً

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وثقافةً من عصر الصحابة، مما أكسب فهمهم دقة وعمقًا. وبهذا المنهج سدوا باب التأويلات الباطلة، وحافظوا على استمرار الفهم الصحيح، معززين وَحْدَة الأمة في فكرها وعقيدتها.

ويظهر ذلك في: قول الإمام أبي حنيفة –رحمه الله–: "عليك بالأثر، وطريق السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة"[40]، وتفصيل الإمام أحمد –رحمه الله– مراتب الاستدلال فقال: "ما أجبت في مسألة إلا بحديث عن رسول الله ﷺ إذا وجدت في ذلك السبيل إليه، أو عن الصحابة أو عن التابعين.."[41]. وتحذير شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بقوله: "كل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين، ولم يسبقه إليه واحد منهم؛ فإنه يكون خطأ"[42].

٤ – استمرار منهج التثبُّت والنقد:

تميز منهج التابعين بالتزام طابع الرواية في تفسير الحديث النبوي، مع التشدُّد في التثبُّت والنقد. وقد أكد ابن سيرين هذا المنهج بقوله: "ما كانوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم"[43]، ويظهر هذا التشدُّد في موقف الزهري من ابن أبي فروة فيما رواه أبو عبد الله الحاكم بسنده عن عتبة بن أبي حكيم، قال: أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري، قال :فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ فقال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة؟ ما أجرأك على الله! لا تسند حديثك؟! تحدثنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة"[44].

وقد تجلى منهجهم في البدء بما ورد عن النبي ﷺ من بيان، ثم الانتقال إلى ما نُقِل عن الصحابة ψ، مع التحري الدقيق في الأسانيد والرواة، والتمييز بين صحيح الروايات وضعيفها.

ثانيًا: تطبيقات التابعين العملية

١ –نموذج من تفسير سعيد بن المسيب

حديث: "لا نكاحَ إلا بوليّ"[45] فَهِمَ منه سعيد بن المسيب اشتراط الولي لصحة عقد النكاح، وأن الولاية تكون للأب أو من يقوم مقامه من العصبات، وقد وافق فهمُه هذا ما ورد

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

عن جمعٍ من الصحابة، منهم: عمر، وعليّ، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وعائشة رضي الله عنهم[46].

يُلحَظ في هذا التفسير منهجية علمية متكاملة جَمَعَت بين دلالة النص الشرعي المباشرة، وإجماع الصحابة كأصل معتبر في التفسير والاستنباط، مع مراعاة المقاصد الشرعية، وخاصة حفظ الأنساب، وفقه الواقع الاجتماعي وضبط أحكام النكاح.

٢- نموذج من تفسير الحسن البصري:

حديث "الدينُ النصيحة..."[47]، فسَّره الحسن البصري تفسيرًا جامعًا بقوله: "النصيحة لله الإيمان به، والنصيحة لكتابه العمل به، والنصيحة لرسوله التصديق برسالته واتباع سنته". وقد عزَّز شرحه هذا بمثالٍ تطبيقي، اذ ضرب مثلًا بعبدين متفاوتين في طاعتهما لسيدهما، مبينًا الفرق بين المخلص والمنافق في علاقة العبد بربه.[48]

وتتجلى في هذا التفسير منهجية علمية متميزة جمعت بين دقة التفسير النظري للمتن، وتقريب المعنى بالأمثلة المحسوسة، مع عمق الفهم لمقاصد النص النبوي، مما أسهم في تيسير المفاهيم الشرعية وترسيخها في الواقع العملي للمسلمين.

٣- نموذج من تفسير مجاهد بن جبر:

حديث: "نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ربِّ أرني كيفَ تحيِي الموتَى"[49]، فسَّر فيه مجاهد قول إبراهيم عليه السلام "ليطمئن قلبي" بأنه يعني "لأزداد إيمانًا إلى إيماني"[50]. وقد تميز هذا التفسير بمنهجية علمية دقيقة جمعت بين دلالة ظاهر النص ومقاصده الشرعية، والنظر في سياق الحديث وعلاقته بالنص القرآني، مع التأصيل العقدي في معالجة الألفاظ المُشكِلة ومراعاة عصمة الأنبياء ومقاماتهم، والتوفيق بين ظاهر اللفظ وأصول الإيمان، مؤسسًا بذلك منهجًا حديثيًّا يجمع بين الرواية والدراية.

٤- نموذج من تفسير عطاء بن أبي رباح:

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

حديث: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته"[51] فسَّره عطاء بقوله: "لا يجوز على رؤية الهلال إلا رجلان"[52]. فهم أن ثبوت هلال رمضان يستلزم شهادة رجلَينِ عدلَينِ، وأن شهادة رجل واحد لا تكفي. وقد استند في تفسيره هذا إلى رواية أخرى تتضمن زيادة "فإن شهد شاهدان، فصوموا، وأفطروا"[53].

وتتجلى في هذا التفسير منهجية علمية متكاملة جمعت بين الجمع والموازنة بين الروايات المختلفة، واستنباط الأحكام الفقهية منها، مع دقة النظر في دلالات النصوص وعللها، مما أسهم في تأصيل قواعد الاستدلال الفقهي في باب العبادات.

ثالثًا: أثر منهج التابعين في تأصيل قواعد الاستدلال والفتوى

١.تطوير منهجية الاستنباط:

اعتمد التابعون على قواعد دقيقة في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها. برز ذلك في تفسير الحسن البصري لآية الوضوء {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} مع حديث المغيرة بن شعبة في صفة وضوء النبي ﷺ، حيث فسَّر الآية بأن المسح يكون لجزء من الرأس وليس كله، معتمدًا على دلالة حرف الباء في "برؤوسكم" على التبعيض، مستندًا في هذا الفهم إلى حديث المغيرة الذي ذكر أن النبي ﷺ "مسح بناصيته، وعلى العمامة وعلى خُفَّيه..."[54]. أسس هذا الاستنباط لقواعد أصولية مهمة في فهم النصوص الشرعية، مظهرًا دقة منهج التابعين في الجمع بين دلالات القرآن والسنة.

٢. ترسيخ الجمع بين النصوص

برز منهج الجمع بين النصوص في تعامل الحسن البصري مع أحاديث الصفات، اذ قال: "ما وصف الله به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل"[55]. يكشف هذا التعامل عن منهجية دقيقة في باب العقيدة قائمة على الاتباع وعدم الابتداع، مع التمسك بفهم السلف الصالح للنصوص الشرعية في مجموعها[56].

٣. تأصيل مبدأ مراعاة المقاصد في الفتوى

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

اتضح منهج مراعاة المقاصد في فتاوى عطاء بن أبي رباح، خاصة في تفسيره لقوله تعالى: {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ}. فقال: "الرفث: غشيان النساء، والفسوق: السباب، والجدال: المراء في الحج"[57]. هذا التفسير يراعي مقصد حفظ الدين وتعظيم شعائر الله، موسعًا دائرة النهي لتشمل كل ما يشغل عن ذكر الله في الحج. فالرفث يشمل الجماع وليس مجرد الكلام الفاحش، والفسوق يعم جميع المعاصي، والجدال يشمل كل ما يصرف عن الخشوع، محققًا بذلك المقصد الشرعي الأسمى في العبادات.[58]

٤. إرساء قواعد الترجيح بين الأدلة:

نقل مالك عن سعيد بن المسيب منهجًا دقيقًا في الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهريًا. ففي تعامله مع حديثَي "لا عدوى" و"فِرَّ من المجذومِ فرارَك من الأسد"[59]، أوضح أن الثاني من باب الطب والإرشاد، لا من باب العقيدة والتشريع"[60]. هذا المنهج في الجمع والترجيح يبرز دقة التابعين في فهم النصوص وسياقاتها، وقدرتهم على التوفيق بين ما قد يبدو متعارضًا. وقد أسس هذا لقواعد مهمة في علم مختَلِف الحديث وأصول الفقه، مما ساعد العلماء لاحقًا على التعامل مع النصوص المتعارضة ظاهريًا[61].

٥- تأسيس منهجية حفظ السنة وتوثيقها:

تجلى منهج التابعين في حفظ وتوثيق السنة من خلال ما نُقِل عن محمد بن سيرين في تأسيسه لمنهج التحقق من صحة الأحاديث. روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين قوله: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[62].

هذا النهج الصارم نشأ بسبب ظهور البدع ومحاولات الوضع في الحديث. فقد أدرك التابعون مسؤوليتهم الجسيمة في صيانة السنة النبوية، فعملوا على تمييز الصحيح من الضعيف والموضوع، وأسسوا قواعد علم الجرح والتعديل، مما أسهم في حفظ السنة وصيانتها من الدَّسّ والتحريف، والوضع، والزيادة، والنقص.[63]

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

المبحث الثالث: تطبيقات معاصرة لمنهج تفسير الحديث بالحديث

يمثل هذا المبحث امتدادًا طبيعيًّا لمنهج الصحابة والتابعين في تفسير الحديث بالحديث، مطبقًا على قضايا معاصرة. سنركز على قضيتين مهمتين في عصرنا: "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، "والذكاء الاصطناعي"، من خلال دراسة هاتين القضيتين، سنظهر كيف يمكن تطبيق منهج الصحابة والتابعين في فهم وتوجيه هذه القضايا المعاصرة. هذا التطبيق يبرز مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على التعامل مع المستَجِدّات في كل عصر، مع الحفاظ على أصولها وثوابتها.

١-استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشر المعلومات عبر الإنترنت:

تؤسَّس الأحكام المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي على مجموعة من الأحاديث النبوية ذات الصلة. منها قوله ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت"[64]، وقوله ﷺ: "كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع"[65]، وقوله ﷺ: "إن الله كره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال"[66].

وعند تطبيق منهج الصحابة في الجمع بين هذه الأحاديث نجد أنها تؤسس لمنظومة متكاملة في آداب التواصل. فالحديث الأول يضع قاعدة عامة في الكلام، وهي أساس للتعامل في الفضاء الرقمي، ويؤكد الحديث الثاني أهمية التثبت، متماشيًا مع منهج الصحابة في التحري والتدقيق، فيما يحذر الحديث الثالث من إضاعة الوقت والجهد، مرتبطًا بحكمة استخدام هذه الوسائل.

هذا الجمع بين الأحاديث يبرز الافادة من منهج الصحابة في التفسير، وباتباع منهج التابعين في استنباط الأحكام من مجموع الأدلة، ويتضح منه وجوب التثبت من المعلومات قبل نشرها أو إعادة توجيهها، والالتزام بآداب الحوار والتواصل الإسلامية في التعليقات والمنشورات.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

كما يجب تجنُّب نشر ما قد يضر بالآخرين أو ينتهك خصوصياتهم، مع الاعتدال في استخدام هذه الوسائل وعدم إضاعة الوقت فيما لا فائدة منه. ويضاف إلى ذلك أهمية استثمار هذه الوسائل في نشر الخير والعلم النافع.

وبتطبيق هذا المنهج، نوازن بين تحقيق المصالح ودرء المفاسد في استخدام هذه الوسائل، مما يتيح الافادة من التقنيات الحديثة في نشر العلم والدعوة مع الحفاظ على القيم الإسلامية.

٢-الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته:

تستند الأحكام المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى مجموعة من القواعد الشرعية المستنبطة من الأحاديث النبوية الشريفة. فقد أصَّل حديث "من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل الله له به طريقًا إلى الجنة"[67] لمشروعية طلب العلم والبحث في التقنيات الحديثة، وأرسى حديث: "لا ضرر ولا ضرار"[68] قاعدة أساسية في ضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة، كما يؤسس حديث: "إنكم ستفتحون أرضًا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرًا فإن لهم ذمة ورحمًا"[69] لضرورة مراعاة البعد الإنساني والأخلاقي في التعامل مع التقنيات الحديثة.

وتطبيقًا لمنهج الصحابة والتابعين في فهم النصوص ضمن سياقها الأوسع، تؤسس هذه الأحاديث لرؤية شاملة في التعامل مع التقنيات الحديثة. فحديث طلب العلم يفتح الباب لدراسة وتطوير العلوم الحديثة بما فيها الذكاء الاصطناعي، وتضع قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" إطارًا أخلاقيًّا لاستخدام هذه التقنيات، بينما تؤسس الوصية بأهل مصر لمبدأ احترام الكرامة الإنسانية في سياق التطور التقني. ويماثل هذا الجمع منهج عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في فهمه لأحكام الطاعون، اذ جمع بين حديث "لا تدخلوا عليه"[70] وحديث "لا عدوى"[71].

وباتباع هذا المنهج في الاجتهاد المنضبط تتضح مشروعية تطوير وتعلم تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع وجوب وضع ضوابط أخلاقية وشرعية لاستخدامه بما يضمن عدم الإضرار

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

بالأفراد أو المجتمع. كما يجب مراعاة حقوق الإنسان وحماية خصوصيته وبياناته عند تطوير هذه التقنيات، مع الموازنة بين الافادة من إمكاناتها والحفاظ على الثوابت الشرعية والأخلاقية. ولضمان ذلك، تظهر مشروعية إنشاء هيئات رقابية شرعية وأخلاقية تراقب توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع الشريعة الإسلامية.

وبهذا المنهج الذي يجمع بين النصوص ويراعي مقاصدها، يمكن التعامل مع المستَجِدّات التقنية بمرونة مع الحفاظ على الثوابت الشرعية.

الخاتمة

يظهر هذا التطبيق كيف يمكن لمنهج تفسير الحديث بالحديث، الذي أسسه الصحابة وسار على نهجه التابعون، أن يكون أساسًا متينًا للتعامل مع القضايا المستَجِدَّة في كل عصر. هذا المنهج يجمع بين الأصالة والمرونة، مؤكدًا صلاح الشريعة لكل زمان ومكان. كما يبرز أهمية الاستمرار في دراسة وتطبيق منهج الصحابة والتابعين في فهم النصوص، مع الانفتاح على معطيات العصر وتحدياته.

النتائج:

في ختام هذه الدراسة المتعمقة لمنهج تفسير الحديث بالحديث، من تطبيقات الصحابة إلى القضايا المعاصرة، تبرز عدة نقاط جوهرية:

– منهج تفسير الحديث بالحديث له جذور راسخة في ممارسات الصحابة –رضوان الله عليهم–؛ مما يؤكد أصالته وارتباطه الوثيق بفهم السلف الصالح للنصوص الشرعية.

–رسَّخ التابعون منهج التثبت في الرواية، ملتزمين بأسس الصحابة في نقل الأخبار، مع تعميق إجراءات التحري والتدقيق، استجابةً للتحديات التي واجهتهم في عصرهم.

–قدرة هذا المنهج على التعامل مع القضايا المستَجِدّة في كل عصر، مما يؤكد مرونة الشريعة الإسلامية وشمولها.

– ضرورة الجمع بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة في معالجة القضايا المعاصرة، مما يؤكد التكامل المعرفي في الإسلام.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

– الحاجة إلى الاجتهاد المنضبط بقواعد الشريعة في التعامل مع المستَجِدّات، مع الحرص على عدم الخروج عن الأصول الثابتة.

التوصيات:

يوصي البحث بتعزيز استخدام منهج تفسير الحديث بالحديث في الدراسات الحديثية والفقهية المعاصرة، مع الحفاظ على أصول المنهج وضوابطه الشرعية.

هوامش البحث

(1) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي ص: 320.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 2 /111.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 197/18.

(4) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: 29/2.

(5) أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب توقي الحديث، ح رقم (29).

(6) العلم لزهير بن حرب: 10/ 21 ح رقم (21).

(7) المجروحين لابن حبَّان:(1/ 38).

(8) حكاه السيوطي في تدريب الراوي: 268/1.

(9) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب كيف المسح، ح رقم 162. وصححه الألباني في إرواء الغليل (140/1).

(10) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال، ح رقم (1850).

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

(11) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الرخصة للصائم أن يحتجم، ح رقم (2374)، (صحيح سنن أبي داود للألباني 62/2 برقم 2374).

(12) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الحدود، باب النفي في الزنا، ح رقم (13363).

(13) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، ح رقم (7158)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، ح رقم (1717).

(14) أعلام الموقعين لابن القيم، (ذم الغضب وتنفيذ الحق والصبر عليه): 120/2.

(15) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، ح رقم (6922).

(16) انظر في ذلك: رواية البيهقي في "السنن الكبرى" (135/17–136) وعبد الرزاق في "المصنف" (165/10–166) عن أنس بن مالك، وحسّنه الألباني في "التعليقات الرضية" (342/3). وفيها أن عمر قال: "كنت أعرض عليهم أن يدخلوا في الإسلام، فإن أبوا استودعتهم السجن. رواية عبد الرزاق في "المصنف" (168/10–169) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وفيها كتاب عمر لابن مسعود: "أن اعرض عليهم دين الحق... فإن قبلوها فخَلّ عنهم، وإن لم يقبلوها فاقتلهم. هذه الروايات توضح أن عمر رضي الله عنه كان يميل إلى الاستتابة والتأني، مع إقراره بحكم قتل المرتد إذا أصرَّ على ردّته. ولم يُنقَل عنه مخالفة إجماع السلف في هذه المسألة، وإنما كان يرى التريُّث قبل تنفيذ الحكم.

(17) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، ح رقم (580)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، ح رقم (607).

(18) أخرجه أبن أبي شيبة في مصنفه: 1/ 364، البيهقي في السنن الكبرى: 270/2.

(19) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ح رقم (5109) وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، ح رقم (1408) من رواية أبي هريرة.

(20) رواه ابن حبان (4116)، والطبراني (337/11) (11931)، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (159/4) باختلاف يسير وإسناده ضعيف بتمامه.

(21) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، ح رقم (1587).

(22) فإن لم تجد من يوافقه أو يخالفه مع شهرة قوله، فهذا يسمى إجماعًا سكوتيًّا، يحتج به بشرطه. ويعبر عنه أحيانًا بقولهم: "ولا نعلم له مخالفًا"، أو "ولا مخالف له".

(23) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، ح رقم (2870)، وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، حديث رقم (2120). وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(24) انظر: تفسير الطبري: 390/3–384، أحكام القرآن للجصاص: 164/1–163، المغني لابن قدامة: 414/6–415.

(25) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب صلاة الليل، باب جامع صلاة الليل (123/1).

(26) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب صلاة الليل، باب جامع صلاة الليل (1/123).

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

[27] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوتر، باب الوتر آخر الليل، ح رقم (998)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل، ح رقم (751).

[28] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب العقول، باب ما جاء في عقل الأصابع (849/2).

[29] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب ديات الأعضاء، (حديث رقم 4556)، والنسائي في سننه، كتاب القسامة، باب عقل الأصابع، ح رقم (4853).

[30] أخرج الترمذي في جامعه، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، حديث رقم (2101).

[31] "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم"، الحسين بن محمد شوّاط ص: ١٩٣.

[32] سورة النساء: 59.

[33] أعلام الموقعين لابن القيم: 3/1 بتصرف.

[34] المسوّدة: ص276 بتصرف.

[35] علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ص: 27-28.

[36] انظر: المستصفى للغزالي (1/ 376)، والإبهاج للسبكي (211 /3).

[37] تضمين من كلام ابن رجب في رسالته المطبوعة باسم جميع الرسل كان دينهم الإسلام ص ٣٩.

[38] الاتباع لابن أبي العز ص ٤٣.

[39] اللفظ المستفاد من الشرع، كالصلاة والزكاة والحج والصوم، سواء كان المعنى واللفظ معلومين عند أهل اللغة أو لا لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى، أو كان أحدهما معلومًا والآخر مجهولًا. (شرح مختصر أصول الفقه للجراعي: 221).

[40] ذم الكلام للهروي (194/ ب).

[41] المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد للبهوتي: 1/24-25.

[42] مجموع الفتاوى: 291/21.

[43] مقدمة صحيح مسلم (باب أن الإسناد من الدين): 15/1.

[44] معرفة علوم الحديث للحاكم: (ص٦).

[45] أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، ح رقم (1101) وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ح رقم (10492).

[46] انظر: كشاف القناع: (49/5)، (5/7)، الزركشي، شرح الزركشي (319/2).

[47] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان. باب بيان أن الدين النصيحة، ح رقم (55).

[48] جامع العلوم والحكم لابن رجب، شرح الحديث السابع، ج1، ص215.

[49] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب التفسير، باب وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ" (البقرة:260) حديث (4537)، وأخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الإيمان. باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة. ح رقم (151).

[50] تفسير الطبري، ج١، ص67.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

[51] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–: "إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا"، ح رقم (1909)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال، ح رقم (1081).

[52] أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. ج٤. ص167.ح رقم (7346).

[53] أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصيام. بَابُ قَبُولِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ عَلَى هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَذِكْرِ الاخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى سُفْيَانَ فِي حَدِيثِ سِمَاكٍ، ح رقم (2116).

[54] المغني لابن قدامة: 78/1.

[55] شرح أصول السنة للالكائي: 514/3، الإبانة لابن بطة: 200/3.

[56] شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، لأبي الأشبال حسن الزهيري: 5/9.

[57] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب قول الله تعالى: {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ}، ح رقم (1522).

[58] تفسير القرطبي، تفسير سورة البقرة، الآية 197.

[59] أخرجهما معًا في حديث واحد البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة τ، كتاب الطب ، باب الجذام، 7 / 126 ح رقم 5707، ولفظه عنده: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ».

[60] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب العين، باب ما جاء في العين والطيرة والعدوى، ح رقم (1614).

[61] القواعد والضوابط الفقهية عند ابن المسيب (2/156).

[62] مقدمة صحيح مسلم (1/16).

[63] الثقات لابن حبان (5/349).

[64] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره. ح رقم (6018)، وأخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان. ح رقم (47).

[65] أخرجه مسلم في المقدمة. باب النهي عن الحديث بكل ما سمع. ح رقم (5).

[66] أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: {لا يسألون الناسَ إلحافًا}. ح رقم (1477). وأخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الأقضية. باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه. ح رقم (171).

[67] أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ح رقم (2699).

[68] أخرجه ابن ماجه في سننه. كتاب الأحكام. باب من بنى في حقه ما يضر بجاره. ح رقم (2340) وهو ضعيف. قال البوصيري في "مصباح الزجاجة": "هذا إسناد فيه إسحاق بن يحيى بن الوليد، قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. برغم ضعف إسناد ابن ماجه، فإن الحديث قد صحَّحه بعض العلماء بمجموع طرقه. قال النووي: "حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسندًا، ورواه مالك في الموطأ مرسلًا عن عمرو بن يحيى

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

عن أبيه عن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–، فأسقط أبا سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضًا". وقد اعتبره العلماء قاعدة فقهية كبرى، وأصلًا من أصول التشريع الإسلامي في منع الضرر بكل أشكاله.

(69) أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب فضائل الصحابة، باب وصية النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– بأهل مصر. ح رقم (2543).

(70) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، ح رقم (5728)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، ح رقم (2218).

(71) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب لا عدوى، حديث رقم (5707)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، حديث رقم (2220).

المراجع:

القرآن الكريم.

1. الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.

2. الاتباع، محمد بن علاء الدين عليّ ابن أبي العز، تحقيق: محمد عطا الله حنيف– عاصم بن عبد الله القريوتي. الطبعة: الثانية، عالم الكتب. لبنان، ١٤٠٥هـ.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

3. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن، علي بن محمد سيف الدين الآمدي، مؤسسة النور. الرياض، ١٣٨٧هـ.

4. أخبار أبي حنيفة وأصحابه، أبو عبد الله الحسين بن علي الصَّيْمَري، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

5. أدب الاختلاف في الإسلام، طه جابر فياض العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا– الولايات المتحدة الأمريكية، 1401هـ–1981م.

6. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: لشيخ أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٩هـ.

7. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

8. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، دار ابن عفان، مكة، 1412هـ.

9. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية. بيروت، ١٤١١هـ.

10. إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العَمْري الفُلَّاني، دار المعرفة. بيروت، (د. ت).

11. البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

12. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدِّينَوَري. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

13. تفسير القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر. بيروت، (د. ت).

14. جامع العلوم والحكم، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ.

15. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٩٦م.

16. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف ابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. الطبعة: الأولى، دار ابن الجوزي. السعودية، ١٤١٤هـ.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

17. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض، (د.ت).

18. الحديث والمحدثون أو: عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، محمد محمد أبو زهو، الطبعة: الأولى، مطبعة مصر، مصر، ١٣٧٨هـ.

19. ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.

20. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ت).

21. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الطبعة: الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

22. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ.

23. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الثامنة، دار طيبة. السعودية، ١٤٢٣هـ.

24. شرح الزركشي، محمد بن عبد الله الزركشي، الطبعة الأولى. دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ.

25. شرح مختصر أصول الفقه، أبو بكر بن زيد بن أبي بكر الحسني الجراعي، تحقيق: عبد العزيز محمد عيسى محمد مزاحم القايدي، عبد الرحمن بن علي الحطاب، د.محمد بن عوض بن خالد رواس، أصل التحقيق: رسائل ماجستير بجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الشامية– الكويت، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

26. صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء. الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية. بولاق. مصر.

27. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

28. صون المنطق والكلام عن فنَّي المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د.علي سامي النشار، السيدة سعاد علي عبد الرازق. مجمع البحوث الإسلامية، (د.ت).

29. الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، أحمد محرم الشيخ ناجي، الطبعة الأولى، دار الإمام الرازي، القاهرة، 1438هـ- 2017م.

30. طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

31. علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، [مذكرة إلكترونية]، محمد بن عمر بازمول، (د.ت).

32. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة السنة، القاهرة، 1424هـ.

33. فضل علم السلف على علم الخلف [مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي]، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

34. الفكر المنهجي عند المحدثين، عبد الرحيم سعيد همام، المحرم 1408هـ.

35. كتاب الأموال، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي أبو عُبيد، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر. بيروت، (د. ت).

36. كتاب العلم، زهير بن حرب النَّسائي أبو خثيمه، تحقيق: محمد ناصر الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403هـ- 1983م.

37. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، (د.ت).

38. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، الطبعة: الأولى، مطبعة سنده، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، ١٣٠٨هـ.

39. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

40. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

41. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم. الطبعة: الأولى، دار الحديث. القاهرة، ١٤٢٢هـ.

42. المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الطبعة: الأولى، دار اليسر للنشر والتوزيع. القاهرة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٣٧هـ.

43. مسألة العلو والنزول في الحديث، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي ابن القيسراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. مكتبة ابن تيمية، الكويت، (د. ت).

44. المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

45. مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارميّ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الطبعة الأولى، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ.

46. المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأب، شهاب الدين عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، جمعها وبيضها: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي)]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني، (د.ت).

47. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403هـ.

48. معرفة المجروحين، ابن حبان البستي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع. الرياض، 1420هـ- 2000م.

49. المغني، عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، دار إحياء التراث العربي. بيروت، 1405هـ- 1985م.

50. مقدمة تشتمل على أن جميع الرسل كان دينهم الإسلام، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني. الطبعة: الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ١٤٢٤هـ.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

51. المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: أ.د.عبد الله بن محمد المُطلَق، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ.

52. منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، الحسين بن محمد شوّاط، الطبعة الأولى، دار ابن عفان، الخبر – المملكة العربية السعودية، 1414هـ– 1993م.

53. الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

54. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، (د. ت).

55. نور الأنوار في شرح المنار، أحمد ابن أبي سعيد الملا جيون، تحقيق: د.فتحي الخالدي، د.محمود العبيدي، د.سالم الشمري، دار نور الصباح. دمشق، مكتبة أمير، لبنان، 2015م.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

Index of Source and References

Al-Qur’ān al-Karīm.

1. al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj, ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī al-Subkī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah – Bayrūt, 1404h-1984m.
2. al-Ittibā‘, Muḥammad ibn ‘Alā’ al-Dīn ‘lī Ibn Abī al-‘Izz, taḥqīq : Muḥammad ‘Aṭā Allāh Ḥanīf-‘Āṣim ibn ‘Abd Allāh al-Qaryūtī. al-Ṭab‘ah : al-thāniyah, ‘Ālam al-Kutub. Lubnān, 1405h.
3. al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, Abū al-Ḥasan, ‘Alī ibn Muḥammad Sayf al-Dīn al-Āmidī, Mu’assasat al-Nūr. al-Riyāḍ, 1387h.
4. Akhbār Abī Ḥanīfah wa-aṣḥābuhu, Abū ‘Abd Allāh al-Ḥusayn ibn ‘Alī alṣṣaymary, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, 1405h.
5. Adab al-Ikhtilāf fī al-Islām, Ṭāhā Jābir Fayyāḍ al-‘Alwānī, al-Ma‘had al-‘Ālamī lil-Fikr al-Islāmī, hyrndn, frjynyā-ālwlāyāt al-Muttaḥidah al-Amrīkīyah, 1401h-1981m.
6. Irshād al-fuḥūl ilá taḥqīq al-Ḥaqq min ‘ilm al-uṣūl, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Shawkānī, taḥqīq : li-Shaykh

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

Aḥmad ‘Izzū ‘Ināyat, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt, 1419h.

7. Irwā’ al-ghalīl fī takhrīj aḥādīth Manār al-Sabīl, Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1405h.

8. al-I‘tiṣām, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá ibn Muḥammad al-Shāṭibī, Dār Ibn ‘Affān, Makkah, 1412h.

9. I‘lām al-muwaqqi‘īn ‘an Rabb al-‘ālamīn, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sa‘d Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Salām Ibrāhīm. al-Ṭab‘ah : al-ūlá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. Bayrūt, 1411h.

10. Īqāẓ hmm ūlī al-abṣār llāqtdā’ bi-Sayyid al-muhājirīn wa-al-anṣār, Ṣāliḥ ibn Muḥammad ibn Nūḥ ibn ‘Abd Allāh al‘amry alfullāny, Dār al-Ma‘rifah. Bayrūt, (D. t).

11. al-Baḥr al-muḥīṭ, Muḥammad ibn Yūsuf Abū Ḥayyān al-Andalusī, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1420 H.

12. Ta’wīl mushkil al-Qur’ān, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn Muslim Ibn Qutaybah alddīnawary. taḥqīq : Ibrāhīm Shams al-Dīn. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, (D. t).

13. Tafsīr al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī al-Qurṭubī, Dār al-Fikr. Bayrūt, (D. t).

14. Jāmi‘ al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, Abū al-Faraj ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad Ibn Rajab, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt, 1422h.

15. al-Jāmi‘ al-kabīr (Sunan al-Tirmidhī), Abū ‘Īsá Muḥammad ibn ‘Īsá al-Tirmidhī, taḥqīq : D. Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Gharb al-Islāmī Bayrūt, 1996m.

16. Jāmi‘ bayān al-‘Ilm wa-faḍlihi, Abū ‘Umar Yūsuf Ibn ‘bdālbr, taḥqīq : Abī al-Ashbāl al-Zuhayrī. al-Ṭab‘ah : al-ūlá, Dār Ibn al-Jawzī. al-Sa‘ūdīyah, 1414H.

17. al-Jāmi‘ li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmi‘, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit al-Khaṭīb al-Baghdādī, taḥqīq : D. Maḥmūd al-Ṭaḥḥān. Maktabat al-Ma‘ārif, al-Riyāḍ, (D. t).

18. al-Ḥadīth wa-al-muḥaddithūn aw : ‘Ināyat al-ummah al-Islāmīyah bi-al-sunnah al-Nabawīyah, Muḥammad Muḥammad Abū Zahw, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, Maṭba‘at Miṣr, Miṣr, 1378 H.

19. Dhamm al-kalām wa-ahlih, Abū Ismā‘īl al-Harawī, taḥqīq : ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd al-‘Azīz al-Shibl, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, al-Madīnah al-Munawwarah, 1416h.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

20. Sunan Abī Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʻath ibn Isḥāq Abū Dāwūd al-Sijistānī, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Bayrūt, (D. t).
21. al-Sunan al-Kubrá, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʻAlī al-Bayhaqī, taḥqīq : Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAṭā. al-Ṭabʻah : al-thālithah, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1424h.
22. Siyar Aʻlām al-nubalā', Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻUthmān al-Dhahabī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1422h.
23. Sharḥ uṣūl iʻtiqād ahl al-Sunnah wa-al-jamāʻah, Abū al-Qāsim Hibat Allāh ibn al-Ḥasan ibn Manṣūr al-Lālakā'ī, taḥqīq : Aḥmad ibn Saʻd ibn Ḥamdān al-Ghāmidī, al-Ṭabʻah al-thāminah, Dār Ṭaybah. al-Saʻūdīyah, 1423h.
24. Sharḥ al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Zarkashī, al-Ṭabʻah al-ūlá. Dār al-ʻUbaykān, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, 1413 H.
25. Sharḥ Mukhtaṣar uṣūl al-fiqh, Abū Bakr ibn Zayd ibn Abī Bakr al-Ḥasanī al-Jirāʻī, taḥqīq : ʻAbd al-ʻAzīz Muḥammad ʻĪsá Muḥammad Muzāḥim al-Qāyidī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī al-Ḥaṭṭāb, D. Muḥammad ibn ʻAwaḍ ibn Khālid Rawwās, Aṣl al-taḥqīq : Rasā'il mājistīr bi-Jāmiʻat Umm al-Qurá, wa-al-Jāmiʻah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, al-Ṭabʻah al-ūlá Laṭā'if li-Nashr al-Kutub wa-al-Rasā'il al-ʻIlmīyah, al-Shāmīyah – al-Kuwayt, 1433 H-2012 M.
26. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Abū ʻAbd Allāh, Muḥammad ibn Ismāʻīl ibn Ibrāhīm al-Bukhārī, taḥqīq : Jamāʻat min al-ʻulamā'. al-Ṭabʻah : al-sulṭānīyah, bi-al-Maṭbaʻah al-Kubrá al-Amīrīyah. Būlāq. Miṣr.
27. Ṣaḥīḥ Muslim, Abū al-Ḥusayn Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī, Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʻArabīyah, (D. t).
28. Ṣawn al-manṭiq wa-al-kalām ʻan fnnay al-manṭiq wa-al-kalām, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, taḥqīq : D. ʻAlī Sāmī al-Nashshār, al-Sayyidah Suʻād ʻAlī ʻAbd al-Rāziq. Majmaʻ al-Buḥūth al-Islāmīyah, (D. t).
29. al-Ḍaw' al-lāmiʻ al-mubīn ʻan Manāhij al-muḥaddithīn, Aḥmad Muḥarram al-Shaykh Nājī, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Imām al-Rāzī, al-Qāhirah, 1438h-2017m.
30. Ṭabaqāt al-mufassirīn, Shams al-Dīn Muḥammad ibn ʻAlī ibn Aḥmad al-Dāwūdī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 2002M.
31. ʻIlm sharḥ al-ḥadīth wrwāfd al-Baḥth fīhi, [Mudhakkirah iliktrūnīyah], Muḥammad ibn ʻUmar Bāzamūl, (D. t).
32. Fatḥ al-Mughīth bi-sharḥ Alfīyat al-ḥadīth lil-Iraqi, Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān al-Sakhāwī, Maktabat al-Sunnah, al-Qāhirah, 1424h.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

33. Faḍl ʻilm al-Salaf ʻalá ʻilm al-Khalaf [maṭbūʻ ḍimna Majmūʻ Rasāʾil al-Ḥāfiẓ Ibn Rajab al-Ḥanbalī], Abū al-Faraj ʻAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad Ibn Rajab al-Ḥanbalī, dirāsah wa-taḥqīq : Abī Muṣʻab Ṭalʻat ibn Fuʾād al-Ḥalawānī, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr. al-Qāhirah, 1425h-2004M.

34. al-Fikr al-manhajī ʻinda al-muḥaddithīn, ʻAbd al-Raḥīm Saʻīd Hammām, al-Muḥarram 1408h.

35. Kitāb al-amwāl, al-Qāsim ibn Sallām ibn ʻAbd Allāh al-Harawī Abū ʻubyd, taḥqīq : Muḥammad Khalīl Harrās, Dār al-Fikr. Bayrūt, (D. t).

36. Kitāb al-ʻIlm, Zuhayr ibn Ḥarb alnnasāʾy Abū khthymh, taḥqīq : Muḥammad Nāṣir al-Albānī, al-Ṭabʻah al-thāniyah, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1403h-1983m.

37. Kashshāf al-qināʻ ʻan matn al-Iqnāʻ, Manṣūr ibn Yūnus ibn Idrīs al-Buhūtī, Maktabat al-Naṣr al-ḥadīthah, al-Riyāḍ, (D. t).

38. Kashf al-asrār ʻan uṣūl Fakhr al-Islām al-Bazdawī, ʻAlāʾ al-Dīn ʻAbd al-ʻAzīz ibn Aḥmad al-Bukhārī, al-Ṭabʻah : al-ūlá, Maṭbaʻat Sandah, Sharikat al-Ṣiḥāfah al-ʻUthmānīyah, Isṭanbūl, 1308h.

39. Majmūʻ al-Fatāwá, Aḥmad ibn ʻbdālḥlym Ibn Taymīyah, jamʻ wa-tartīb : ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim raḥimahu Allāh wsāʻdh : ibnihi Muḥammad, Majmaʻ al-Malik Fahd li-Ṭibāʻat al-Muṣḥaf al-Sharīf. al-Madīnah al-Munawwarah, 1425 H.

40. al-Muḥaddith al-fāṣil bayna al-Rāwī wālwāʻy, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn ʻAbd al-Raḥmān ibn Khallād al-Rāmhurmuzī, taḥqīq : D. Muḥammad ʻAjjāj al-Khaṭīb, al-Ṭabʻah al-thālithah, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1404h.

41. Mukhtaṣar al-Ṣawāʻiq al-mursalah ʻalá al-Jahmīyah wa-al-Muʻaṭṭilah, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Saʻd Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq : Sayyid Ibrāhīm. al-Ṭabʻah : al-ūlá, Dār al-ḥadīth. al-Qāhirah, 1422h.

42. al-Madkhal ilá ʻilm al-sunan, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī, al-Ṭabʻah : al-ūlá, Dār al-Yusr lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ. al-Qāhirah, Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, Bayrūt, 1437h.

43. Masʾalat al-ʻAlū wālnzwl fī al-ḥadīth, Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Ṭāhir ibn ʻAlī Ibn al-Qaysarānī, taḥqīq : Ṣalāḥ al-Dīn Maqbūl Aḥmad. Maktabat Ibn Taymīyah, al-Kuwayt, (D. t).

44. al-Mustaṣfá, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad al-Ghazālī, taḥqīq : Muḥammad ʻAbd al-Salām ʻAbd al-Shāfī, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1413h-1993m.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

45. Musnad al-Dārimī al-maʻrūf bi- (Sunan al-Dārimī), Abū Muḥammad ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān ibn al-Faḍl aldārmī, taḥqīq : Ḥusayn Salīm Asad al-Dārānī. al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Mughnī lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, 1412h.
46. Almswdh fī uṣūl al-fiqh, Āl Taymīyah, [bada'a btṣnyfhā al-Jadd : Majd al-Dīn Abū al-Barakāt ʻAbd al-Salām ibn Taymīyah, wa-aḍāfa ilayhā al-Ab, Shihāb al-Dīn ʻAbd al-Ḥalīm ibn Taymīyah, thumma akmlhā alābn al-Ḥafīd : Shaykh al-Islām Taqī al-Dīn Abū al-ʻAbbās Aḥmad ibn Taymīyah, Jamaʻahā wbyḍhā : Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻAbd al-Ghanī al-Ḥarrānī al-Dimashqī)], taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. Maṭbaʻat al-madanī, (D. t).
47. Muṣannaf ʻAbd al-Razzāq, Abū Bakr ʻAbd al-Razzāq ibn Hammām al-Ṣanʻānī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1403h.
48. Maʻrifat al-majrūḥīn, Ibn Ḥibbān al-Bustī, taḥqīq Ḥamdī ʻAbd al-Majīd al-Salafī, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Ṣumayʻī lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ. al-Riyāḍ, 1420h-2000m.
49. al-Mughnī, ʻAbd Allāh ibn Aḥmad Ibn Qudāmah al-Maqdisī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī. Bayrūt, 1405h-1985m.
50. Muqaddimah tashtamilu ʻalá an jamīʻ al-Rusul kāna dynhm al-Islām, Abū al-Faraj ʻAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad Ibn Rajab, taḥqīq : Abī Muṣʻab Ṭalʻat ibn Fu'ād al-Ḥalawānī. al-Ṭabʻah : al-ūlá, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, Miṣr, 1424h.
51. al-Minaḥ al-shāfiyāt bi-sharḥ mufradāt al-Imām Aḥmad, Manṣūr ibn Yūnus ibn Idrīs al-Buhūtī, taḥqīq : U. D. ʻAbd Allāh ibn Muḥammad almuṭlaq, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār Kunūz Ishbīliyā lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, 1427h.
52. Manhajīyah fiqh al-ḥadīth ʻinda al-Qāḍī ʻIyāḍ fī Ikmāl al-Muʻallim bi-fawā'id Muslim, al-Ḥusayn ibn Muḥammad shwwāṭ, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār Ibn ʻAffān, alkhbr-al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, 1414h-1993M.
53. al-Muwaṭṭa', Abū ʻAbd Allāh Mālik ibn Anas ibn Mālik al-Aṣbaḥī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt, 1406 H.
54. al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʻashr, Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf Ibn al-Jazarī, taḥqīq : ʻAlī Muḥammad al-Ḍabbāʻ. al-Maṭbaʻah al-Tijārīyah al-Kubrá, al-Qāhirah, (D. t).
55. Nūr al-anwār fī sharḥ al-Manār, Aḥmad Ibn Abī Saʻīd al-Mullā Jīwan, taḥqīq : D. Fatḥī al-Khālidī, D. Maḥmūd al-ʻUbaydī, D. Sālim al-Shammarī, Dār Nūr al-Ṣabāḥ. Dimashq, Maktabat Amīr, Lubnān, 2015m.

2025,30(3):81
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.80.0023
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences